كلام وزير . . .

وحسبي أن أذكر لك أنه يوجد بمكتب الشباب المتعطلين ؛ الذي يتبع وزارتي ؛ عشرة آلاف وثلثمائة طلب ؛ لشباب صرفوا العمر والمال في الحصول على الدرجات ؛ فلما ظفروا بها لم يجدوا ميدانا يستخدمون فيه معارفهم وشهاداتهم .

أضف الى ذلك أن هناك مثل هذا العدد أو يزيد في الجامعة المصرية وفي الجامعة الأزهرية . وها هي الحكومة قد أنشأت جامعة أخرى . وهناك أيضا الجامعة الأمريكية ؛ وأولئك الشباب الذين هاجروا في سبيل العلم الى أوروبا وأمريكا ثم عادوا الى وطنهم ممتلئين أملا فلم يصادفوا إلا فشلا وخيبة وبطالة .

إن مجرد تصور تضخم هذا العدد بعد سنين طويلة يكفي للقطع بأن واجب كل حكومة رشيدة تهتم بالعلم هذا الاهتمام أن تفكر في مصير خريجي الجامعات التي تنشئها وتهتم بالانفاق عليها .

ولو أن الحالة ظلت على ما هي عليه ، لكان غير مستبعد أن تتطور الأمور الى اختلال اجتماعي ليس في مصلحة أحد . لا الأمة ولا الشركات ولا أرباب الأعمال ولا أصحاب رؤوس الأموال . فالقانون إذا هو خطوة حتمية يجب أن يخطوها كل عاقل مسئول .

" من تصريح لعلي وزير الشؤون الاجتماعية
في مناسبة وطنية كبرى "

عجيب أن يطرب الناس لسماع حديث صادق صريح ، يصدر عن رجل مسئول من ذوي السلطان ، وهو في مقعد الحاكم . وعجيب أن يسبح الناس بحمد رجل مسئول من ذوي السلطان وأن يهللوا له ويكبروا باسمه ، حين يشرع تشريعا نافعا لأمته ، وهو في مقعد الحاكم .

فما وظيفة الحاكم إن لم تكن وظيفة تشريع النافع لأمته وتنفيذ ما يشرع ، وما سمات الحاكم إن لم يكن من سماته الصدق والصراحة ، وهو صاحب الحول والسلطان ؟ .

ولكنا في مصر . . . نطرب لصدق الحاكم ونتحمس لصراحته ، ونسبح بحمد رجل مسئول من ذوي السلطان ونهلل له ونكبر باسمه ، حين يشرع تشريعا نافعا لأمته المصرية

وهو فى مقعد الحاكم . ولنا عذرنا فيما نفعل ، ورجالنا — خارج مناصب الحكم — دعاة إصلاح ، بل دعاة ثورة . . . وهم فى مقاعد السلطان دعاة قناعة ، وخصوم ما كان لهم من فكرة .

لهذا ومثله قابلت — كما قابل المخلصون لهذا البلد — ذلك التصريح الخطير ، الذى أدلى به معالى وزير الشؤون الاجتماعية — فى مناسبة وطنية كبرى هى العمل لإصدار تشريع يحفظ للغة العربية الرسمية كرامتها ، ويرد اليها حقها المسلوب — قابلت كما قابل الناس هذا التصريح بكثير من الغبطة ، وكثير من الانشراح ، وكثير من التفاؤل ، وكثير من الأمل فى أن العقلية الرسمية فى مصر بدأت تظهر عمليا بين العقليات الرسمية فى العالم ، بالصورة التى يلزم أن تكون عليها ، صورة الوطنية المصرية التى لا تعترف بحق يمس حقوق المصريين ولا تخفض الهام لسيادة تذل كبرياء هذا الوطن .

لكنى — وأنا أتلو فى بشر تصريح معالى الوزير — صدمت بفجأة بفقرات منه كانت لا بد من أن تصدمنى ، لا لأنى لم أكن أعرف حقيقتها قبل تلاوتها ، ولا لأننى لم أكن أشعر بقيمتها وألمس خطورتها قبل تصريح معالى الوزير بها ، ولكن لأنى كنت أريد أن أسمعها من زمن ، وأن أسمعها فى مناسبة وطنية كبرى كتلك ، وأن أسمعها من رجل مسئول فى مقعد الحاكم !

قرأت إذن بعناية تلك الفقرات التى صرح بها معالى الوزير بين ما صرح به ، والتى صدرت بها هذه الكلمة لعلها تظل ماثلة أمام أعين من يهمهم أمر الانسجام الاجتماعى فى هذا البلد .

قرأت فيها أنه يوجد بمكتب الشبان المتعطلين ، الذى يتبع وزارة الشؤون الاجتماعية عشرة آلاف وثلثمائة طلب ، لشباب صرفوا العمر والمال فى الحصول على الدرجات العلمية ، فلما ظفروا بها لم يجدوا ميدانا يستخدمون فيه معارفهم وشبابهم .

وقرأت أن مثل هذا العدد أو يزيد عنه يتلقى العلوم فى جامعة فؤاد الأول والجامعة الأزهرية ، وأن الحكومة قد أنشأت جامعة جديدة ، وأن الجامعة الأمريكية تضم طلابا وتخرج كل عام متعلمين .

وقرأت عن أولئك الشباب الذين هاجروا مصر طلابا للعلم فى جامعات ومعاهد أوربا وأمريكا ، ثم عادوا إلى وطنهم ممتلئين أملا ، أنهم لم يصادفوا غير خيبة وبطالة . .

لدينا اليوم إذن عشرات الألوف من المتعلمين العاملين المتذمرين من الأوضاع الخاصة بتوزيع الأنصبة الاجتماعية بين الناس . ولدينا كذلك عشرات الألوف من المتعلمين المتعطلين الناقمين على الأوضاع والأنظمة التى تحكم عليهم بالحرمان . وستكون لدينا بعد سنوات

عشرات من الألوف جديدة ثم عشرات على مر السنين والأعوام. تضم هذه الألوف الجديدة الى المتذمرين الناقمين ... وتضاف اليها بعد أن تكون عقلياتها الجديدة وتجاربها الجديدة قد علمتها أن للانسان حق الحياة الكريمة ، وأن الدولة مسئولة أمامه عن هذا الحق ، ما دام هو مسئولا أمامها عن رعاية النظم ، وما دام هو مستعدا للعمل .

ولدينا اليوم كثيرون ، وسيكون لدينا غدا أكثر ، من الذين تلقوا العلم فى معاهد وجامعات اوروبا وأمريكا ، وقال عنهم معالى الوزير فى تصريحه انهم يعودون إلى وطنهم وكلهم أمل فلا يصادفون غير الخيبة والبطالة .

هؤلاء يجب ألا نعدهم متعلمين فحسب ، ولكنا يجب أن ننتبه الى أنهم تلقوا العلم فى معاهد دول لها نظمها وأساليبها وصراحتها . . وأن عقلياتهم قد تأثرت كثيرا بهذه النظم والأساليب والصراحة . . . وأنهم يمكن أن يكونوا عاملا ذا شأن كبير وخطورة فائقة فى صفوف جيش المتذمرين الناقمين .

فالشباب المصرى المتعطل يعد اليوم بعشرات الآلاف ، تضاف اليها بعد أعوام عشرات أخرى ، وتزيد هذه العشرات على مر السنين ، وما زالت نظمنا كما هى ، ووسائلنا هى هى ، وحالنا لا تتغير ولا تتبدل ، والعدل الاجتماعى بيننا يبحث عنه المحرومون . . . ونحن دولة ديموقراطية يقضى دستورها بالمساواة بين أبنائها أجمعين .

إن هذه الفقرات لتثير فى ذهنى فكرة لابد أن يكون أصحابها من محتكرى الجاه والسلطان ، ومن دعاة القناعة والرضا بما هو كائن . فكرة علاج مشكلة المتعلمين المتعطلين بأن توصد أبواب العلم فى وجوه الراغبين فيه .

لكن من حق كل قادر على العلم أن يتعلم ، ويحصر بعض الناس هذه القدرة فى المقدرة المادية ، ولكنى أعنى بها القدرة الذهنية والاستعداد العقلى ، ولا أريد بها المقدرة المادية بحال من الأحوال .

إن الذى ولد فقيرا ليس فرضا عليه أن يظل كذلك . لا تحدثونى بارادة السماوات وحكم الإله . فان للسماء إرادتها النافذة ، ولكن علينا نحن أن ننظم شؤوننا بقدر ما وهبتنا السماء من عقول . إننا نشرع نظما وضعية ولا نؤلف قرآنا أو إنجيلا أو توراة . . . إننا نعمل جهدنا لضمان السلام فى الشعوب ، وإننا نوزع العدل فى الدنيا . . . وليس علينا أو لنا أن نحمل ميزانه فى الآخرة . .

وإن كانت القناعة وكان الرضا — فى بعض الأحيان — خيرا ، فانهما وبئه لشر كبير فى كثير من الأحايين . . . ولعلهما لا يكونان شرا فى وقت من الأوقات بقدر ما هما عند ما [illegible] الاجتماعى هو أسس توزيع الأرزاق .

فعلينا إذن أن نمهد للناس سبل عيشهم ، و إن من هذه السبل أن يصعدوا درجات فى الثقافة والتعليم . فمن حقهم أن يطلبوا العلم ، ومن حقهم أن يحصلوا عليه بقدر ما تستطيع أذهانهم أن تحصل ، و بقدر ما تكون لهم رغبة فيه ، وأن يختار لهم من ألوان هذا التعليم ما يتفق واستعدادهم الشخصى .

ولكن حرمان بعض الناس من حق العلم لم يكن — ولن يكون فى يوم من الأيام — سبيلا سليما عادلا لعلاج تعطل المتعلمين . .

فمن واجب الحاكم إذا ألا يحرم إنسانا من مثل هذا الحق ، ومن واجبه أن يعين كل متعلم راغب فى العمل عليه ، فيمهد له سبله ويجعله فى المكان الذى تؤهله له ثقافته وكفاءته و بشريته .

و إن الحاكم الذى يحرم بعضا من الناس مثل هذا الحق المفروض طبيعة وقانونا ، بحجة علاج تعطل المتعلمين ، لهو حاكم عاجز عن أن يسير بالناس فى الطريق الصحيح السليم ، فالأولى به أن يترك منصب الحكم لمن يستطيع أن يسير بالأمة فى الطريق القويم .

لا أستطيع أن أفهم كيف تحكم الدولة على الجهال بالموت الأدبى والمادى معا ، وهى التى تسد فى وجوههم أبواب العلم ، وقد عدت الدولة هذه الأبواب وحدها سبل العيش الكريم ! .

إن العمل سبيل الخير . يستحق الحياة من يعمل وليس جديرا بها غير العاملين . لكن الإنسان ليس مسئولا عن أكثر من أن يعد نفسه للعمل وأن يقدم نفسه له . فاذا قصر كان للدولة وعليها أن تأخذه بتقصيره ، و إذا لم يقصر كان له على الدولة المنظمة العادلة أن تمهد له سبيل هذا الإعداد بالعلم وأن توجد له عملا مناسبا . ولا أقل أخيرا من أن توفر له الخير الشريف بالطريق الشريف .

إن مصر اليوم غيرها منذ عشرات السنين ، أو منذ عشر سنين ، لا من حيث تظلمها وتوزيع العدل الاجتماعى بها ، ولكن من حيث العقلية الشعبية وتفكير الجماهير . ويخطئ من يظن أن الجماعات البشرية يمكن أن تظل راكدة خامدة تغمرها روح القناعة وتسودها السيطرة للخنوع .

لابد اذن من أن تطلق حرية التعليم لكل راغب فيه مهيأ له ، ولا بد اذا من أن يكون علاج تعطل المتعلمين شيئا غير قيود التعليم . فماذا يمكن أن يكون هذا الشىء المفقود . . . الموجود ! ؟

إنه يمكن أن يكون فى أعمال الشركات والمصارف التى تحتل هذا البلد اقتصاديا ، وتبخل على أبنائه بما يلزم أن يكون لهم فيه من حقوق .

و إنه يمكن أن يكون فى خزائن المصريين التى تزدحم فيها الملايين، و يحبس فيها الذهب إلا عن العبث المجنون . . . يمكن أن يكون فى إطلاق هذه الملايين من أسرها لتعمل وتنتج، وفى عملها عمل للتعطلين ، وفى إنتاجها خير لهم وللناس أجمعين .

و إنه يمكن أن يكون فى خزائن هؤلاء، وفى الضرائب المتدرجة تدرجا يتناسب وقيمة هذه الملايين ، والانفاق من متحصل هذه الضرائب فى شتى ضروب الإصلاح الاجتماعى وهذه كلها سبل مشروعة ومعمول بها فى جميع الأنحاء .

و يكون أيضا كذلك فى توزيع الثروات البكر على الراغبين فى استغلالها من المتعلمين وعلى الذين هم منها محرومون ، ومن فى حكمهم من أصحاب الثروات الصغيرة .

هذا ومثله يمكن أن يكون هو السبيل لحل مشكلة تعطل المتعلمين و إنصاف المظلومين . ولو أن الحال ظلت على ما هى عليه ، فسيكون غير مستبعد أن تتطور الأمور الى اختلال اجتماعى ليس فى مصلحة أحد — كما يقول معالى الوزير — لا فى مصلحة الأمة ولا الشركات ولا أرباب الأعمال ولا أصحاب رءوس الأموال .

وهذا ومثله سبيل لإنقاذ الوطن من الأزمة التى نسير اليها ، والتى لا منقذ منها غير الحكم العادل الصريح الجرئ .

وهذا ومثله هو الوجهة التى يلزم أن يتجه اليها كل عامل ومسئول ... ولا جدوى من حلول تؤخر من ميعاد الواقعة ولا تمنعها ...

* * *

التعليم حق لكل راغب فيه ، بل هو واجب على كل انسان ، يلزم الدولة أن تدفعه اليه لخير المجموع ... والعمل حق لكل راغب فيه ، بل هو واجب على كل انسان يلزم الدولة أن تدفعه اليه لخير المجموع ...

فمن واجب الدولة إذن أن تحطم قيود العلم ، وأن تمهد سبل العمل أمام الناس أجمعين ... وأن تعطى كلا بقدر علمه وعمله : بميزان عادل ، وضابط سليم .

عماد الدين عبد الحميد